قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢١٩ لسنة ١٩٩٧

بشأن الموافقة على خطة العمليات بين حكومة جمهورية مصر العربية وبرنامج الأغذية العالمى بشأن المعونة المقدمة من البرنامج لدعم إدارة الموارد الطبيعية فى الصحراء الشمالية الغربية

(مشروع برنامج الأغذية العالمى رقم ٥٥٨٦ - جمهورية مصر العربية)

المرقمة فى القاهرة بتاريخ ١٩٩٦/١١/٢٤

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة ١٥١ من الدستور ؛

قـــــرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على خطة العمليات بين حكومة جمهورية مصر العربية وبرنامج الأغذية العالمى بشأن المعونة المقدمة من البرنامج لدعم إدارة الموارد الطبيعية فى الصحراء الشمالية الغربية (مشروع برنامج الأغذية العالمى رقم ٥٥٨٦ - جمهورية مصر العربية) ، الموقعة فى القاهرة بتاريخ ١٩٩٦/١١/٢٤ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢ ربيع الأول سنة ١٤١٨ هـ

(الموافق ٧ يولية سنة ١٩٩٧ م) .

حسنى مبارك

الجريدة الرسمية - العدد ٣٣ فى ١٤ أغسطس سنة ١٩٩٧ ١٩١٧

خطة العمليات المتفق عليها

بين حكومة جمهورية مصر العربية . وبرنامج الأغذية العالمى

بشأن المعونة المقدمة من البرنامج

لدعم إدارة الموارد الطبيعية فى الصحراء الشمالية الغربية

« مشروع برنامج الأغذية العالمى رقم ٥٥٨٦ جمهورية مصر العربية »

حيث إن حكومة جمهورية مصر العربية (المشار إليها فيما بعد بالحكومة) وبرنامج الأغذية العالمى (المشار إليه فيما بعد بالبرنامج) قد دخلا فى اتفاقية أساسية بشأن مساعدات برنامج الأغذية العالمى والتى وقعت من الحكومة والبرنامج فى ٥ سبتمبر عام ١٩٦٨ ، وحيث إن الحكومة قد طلبت معونة من برنامج الأغذية العالمى لغرض تنفيذ مشروع دعم إدارة الموارد الطبيعية بالصحراء الشمالية الغربية ، وحيث إن البرنامج قد وافق على تقديم مثل هذه المعونة . لذا وعليه فإن الحكومة والبرنامج رغبة منهما فى التعاون المتبادل فى تنفيذ المشروع السابق الإشارة إليه قد اتفقا على ما يلى :

(مادة ١)

غرض ووصف مشروع الحكومة

ومساعدة برنامج الأغذية العالمى له

١-١- مضمون سياسة المشروع :

تركز سياسة الحكومة المصرية على تنمية الإمكانات الزراعية للأراضى التى ترويها مياه الأمطار مع تخفيف حدة الفقر لقبائل السكان ، وفى نفس الوقت تتعهد الحكومة بإدارة مواردها الطبيعية بطريقة مستديمة ، أى تجنب التدهور البيئى والاستغلال الجائر

للموارد ، وتتمشى هذه السياسة مع إطار الاستراتيجية القطرية لبرنامج الأغذية العالمى لمصر ، والتى حددت دعم تنمية الأراضى للقطاعات الأكثر فقراً من السكان مع إعطاء الأولوية لمشروعات المراعى ، كأحد العناصر الرئيسية للسياسة المستقبلية القُطرية للبرنامج ، وهذا أيضا ما أكدته بعثة البرنامج فى بيانها والذى حددت فيه الحاجه إلى تقديم المعونة الغذائية للمساعدة فى بناء أسس الاعتماد على النفس للناس والمجتمعات الأكثر فقراً .

★ تحليل المشكلة :

ساعد البرنامج خلال العقدين الماضيين تحت مسمى مشروع « ٢٢٧٠ » وتوسعاته فى التنمية الزراعية فى المناطق الساحلية لمحافظة مطروح والمتضمنة إنشاء صهاريج (خزانات للمياه) ، وزراعة أشجار الفاكهة ومحاصيل الأعلاف ، ومع ذلك فإن هذه الأنشطة كانت فى نطاق شريط ضيق على طول الساحل حيث تكون الظروف المعيشية أكثر ملاءمة .

أما عن المشروع « ٥٥٨٦ » فإنه يبتعد عن المنطقة الساحلية فى المساحات الداخلية والتى تعتبر الأعمال قليلة بها ، والتى يتركز بها السكان البدو الحائزين على أرض زراعية وهم من الطبقات الأكثر فقراً .

١ - ٣ - إن العقبات التى تحدد الإنتاج الزراعى فى محافظة مطروح هى عدم كفاية المياه ، وما يترتب على زيادة السكان والثروة الحيوانية من التدهور البيئى ، بالإضافة إلى افتقار المزارع للأساليب الحديثة حيث ينعكس ذلك على قلة الإنتاج ، وكذلك عوامل التعرية وخصوبة التربة ، وبالنسبة للأمطار فهى غير منتظمة ومعظمها يذهب ويفقد فى البحر ، ولذلك فيكون هناك المزيد من فقد الأراضى الزراعية إذا لم يتخذ إجراء لتصحيح ذلك ، وستصبح الأنشطة الزراعية هامشية بالنسبة لموقف الأمن الغذائى كهدف

نسعى لتأمينه للسكان ، ولذلك فإن المشروع يعتزم المساعدة على كسر حلقة الفقر ليعكس التدهور البيئى والاستغلال الخاطئ للموارد من خلال المحافظة على المياه والتربة وإدارة المراعى والإنتاج الحيوانى .

١-٤- لما كان المدخل إلى تقديم خدمات اجتماعية واقتصادية مثل : (التعليم والصحة والتسرب والإرشاد الزراعى) يأتى فى الاعتبار فى المرتبة الثانية فى الأولوية بعد الماء الذى يحتل المرتبة الأولى فى أولويات هذه المجتمعات ، فإن المشروع سوف يساعد أيضا فى بناء الطرق الفرعية لتسهيل تقديم هذه الخدمات لإيجاد ظروف معيشية فى المناطق الداخلية الأكثر فقراً (الإنتاج المختلط حيث شريط المراعى هو من ٥ - ٤٥ كيلو متراً إلى الداخل) وسوف يذكر ذلك تفصيلياً فى تقرير التقييم أو فى ملخص المشروع .

١-٥- وبناء على ما ذكر وتمشيا مع السياسة المذكورة ، فقد تقدمت جمهورية مصر العربية بطلب تمويل إلى البنك الدولى / الوكالة الدولية للتنمية فى عام ١٩٩١ « لمشروع إدارة موارد مطروح » حيث يبلغ القرض المقدم ٢٢ مليون دولار أمريكى حيث تمت الموافقة عليه فى منتصف عام ١٩٩٣ وأصبح سارى المفعول فى أوائل ١٩٩٤ ومن المتوقع أن ينتهى فى يونيو ٢٠٠١ ، ومع هذا فقد أوضحت التجارب أن معظم الفقراء الحائزين للأراضى فى منطقة عمل « مشروع إدارة موارد مطروح » لا يستفيدوا بالتمويل المالى من أنشطة المشروع فعلى سبيل المثال (بناء سدود تخزين مياه الأمطار) يتم بدون مساعدة إضافية كمنحة نقدية فقط لـ ٤٠٪ من التكلفة الكلية لهذه الأنشطة « بمشروع إدارة موارد مطروح » .

ولذلك فإن برنامج الأغذية العالمى ، والبنك الدولى ، وجمهورية مصر العربية قد وافقوا على التمويل المشترك لهذا المشروع بتكلفة إجمالية تقدر قيمتها بـ ١٨٫٤١٧٫٥٩٩ مليون دولار أمريكى كالآتى :

٢١٪ أو ٣,٧٨٧,٥١٠ دولار أمريكى - يقدمها برنامج الأغذية العالمى وهى (تقديم معونة غذائية للعمال غير المهرة) .

١٧٪ أو ٣,٢١١,٠٠٠ دولار أمريكى من البنك الدولى / وكالة التنمية الدولية (منحة نقدية للمستفيدين من المشروع للعمال المهرة والآلات والمعدات لبناء الخزانات وكذلك الدعم الفنى) .

٢٦٪ أو ١١,٤٠٩,٠٨٩ دولار أمريكى تقدمها الحكومة المصرية تشتمل على مساهمات المستفيدين من المشروع .

١-٦- إن إجمالى ميزانية مشروع تنمية موارد مطروح هى ٢٩,٥ مليون دولار أمريكى تتكون من قرض قيمته ٢٢ مليون دولار ، ومساهمات من الحكومة قيمتها ٥,١ مليون ومساهمات من المستفيدين قدرها ٢,٤ مليون دولار ، وخارج القرض الذى يبلغ ٢٢ مليون دولار ، ويوجد ٣,٢ مليون أو ١٥٪ دعم مباشر من الأنشطة المساعدة لبرنامج الأغذية العالمى ، ومن المقدر أن تكون هناك نسبة مئوية مماثلة من اشتراكات الحكومة تقدم لميزانية مشروع إدارة موارد مطروح (١٥٪ من ٥,١ مليون دولار أو ٧٦٥,٠٠٠ دولار) سيستفيد منها مباشرة مشروع ٥٥٨٦ (الخدمات الإرشادية على سبيل المثال) .

١-٧- إن حدود مشروع تنمية موارد مطروح تمتد غرباً إلى الحدود الليبية ، وإلى الحدود الشرقية لمنطقة مرسى مطروح بالقرب من منطقة رأس الحكمة لمسافة ٢٨٠ كيلو متر حيث يقع البحر المتوسط شمال هذه المنطقة ، التى تمتد فى عمق الصحراء لمسافة ٤٥ كيلو متر إلى الجنوب والتى تعتبر الحدود الجنوبية التقريبية لأراضى المراعى .

هذا وتوجد ثلاث مناطق زراعية بيئية ، إحداها الشريط الساحلى الذى يغطى ١٥٠,٠٠٠ فدان ثم شريط الإنتاج المختلط ٧٥٠,٠٠٠ فدان ثم شريط المراعى الذى يغطى

١ر٢ مليون فدان ، ويبلغ تعداد السكان بمنطقة عمل مشروع تنمية موارد مطروح ١٦٠ر٠٠٠ نسمة ، ويبلغ عدد السكان البدو ١٠٤ر٠٠٠ يعيشون بصفة دائمة فى مستوطنات زراعية متفرقة فى شريط المراعى والإنتاج المختلط ، والذى سوف يركز عليه بصفة خاصة مشروع برنامج الأغذية العالمى .

٢ - اهداف المشروع والعائد منه :

٢ - ١ - الأهداف طويلة الأجل :

إن الأهداف طويلة الأجل للمشروع هى كسر حلقة الفقر للغالبية من السكان البدو الذين يعيشون فى الإقليم الساحلى لمحافظة مطروح بعكس اتجاه التدهور البيئى وإدخال قاعدة الاستخدامات الترشيدية للموارد الطبيعية النادرة للإقليم ، مع أقصى مشاركة لمجتمعات البدو المحلية .

٢ - ٢ - الأهداف الفورية :

إن الأهداف الفورية للمشروع هى :

(أ) تحسين الأحوال المعيشية للفقراء من البدو الحائزين للأراضى من خلال بناء ١٢٠٠ر١ من خزانات مياه الأمطار بصفة أساسية للاستهلاك الآدمى .

(ب) تنمية ٤٠٠ من مناطق الرعى المختارة وتحسين الدخل لمجتمعات المستفيدين من خلال مجموعة من المعايير تشتمل على إنشاء مزارع لشجيرات الأعلاف والمشاتل لمحاصيل البقوليات والشعير وتحسين وسائل الإنتاج الحيوانى .

(جـ) لتوضيح الاستمرارية الاقتصادية لأنشطة إدارة المراعى للتوسع فى تطبيقها مستقبلا عن طريق الغالبية من البدو الحائزين .

(د) لتسهيل الدخول إلى الأسواق والخدمات المختلفة مثل العناية الصحية الأساسية والتعليم الابتدائى ، من خلال إنشاء الطرق المغذية بمنطقة عمل المشروع .

٢ - ٣ - المخرجات « العائد من المشروع » :

٢-٣-١ إن الأنشطة المحددة وأهداف المشروع قد تم توضيحها فى الملحق (١) وفى هذا الصدد يجب ملاحظة الآتى :

(أ) إن الأهداف المذكورة تمثل حداً أعلى تحدده موارد المشروع وتقييم للاحتياجات الأولية المعينة .

(ب) وفى حدود هذا الإطار سوف تحدد المجتمعات احتياجاتها التى ترتكز على الأولويات التى تحددها وذلك بالتعاون مع إدارة المشروع والتى سوف يتم صياغتها فى خطط عمل للمجتمعات .

(ج) إن الأهداف السنوية المحددة سوف تعتمد على التعاون والدعم لخطط عمل المجتمعات خلال الثلاث سنوات الأولى من تنفيذ المشروع .

٢-٣-٢ إن أنشطة المشروع سوف يتم المساهمة فى تمويلها لأقصى حد عن طريق برنامج الأغذية العالمى ومشروع تنمية موارد مطروح ووزارة الزراعة .

* هذا ويوضح الملحق رقم (أ) الاشتراكات بقيمتها النقدية (مع الحصص الغذائية مقدرة حسب أسعار السوق المحلية) ، وباستثناء بناء الخزانات وإنشاء مزارع شجيرات الأعلاف فإن كل الأنشطة الأخرى يتم تعويضها بحصة عائلية لكل يوم للعامل غير الماهر (أنظر الملحق رقم أ أ) .

٣ - وصف انشطة المشروع :

اولا - إنشاء الصهاريج : (٢ر٤٦ فى المائة من إجمالى الحصص العائلية) .

إن إجمالى الصهاريج التى سيتم بناؤها يبلغ ٢٠٠ر١ صهريجا « خزان مياه » سعتها ٣٠٠ متر مكعب فى نطاق أراضى المراعى والإنتاج المختلط ، وذلك بهدف رئيسى هو تجميع وتخزين مياه الأمطار للاستهلاك الآدمى على مستوى الأسرة الحائزة وإنشاء مزارع شجيرات الأعلاف وسقىّ الحيوانات خلال أشهر الصيف حيث إن التكامل بين المساعدة المقدمة من البرنامج مع مشروع تنمية موارد مطروح سوف يسفر عن تصنيف التكلفة كالآتى :

(أ) سوف يقوم مشروع تنمية موارد مطروح بتقديم اشتراك نقدى ٤٠٪ من التكلفة الكلية ويقوم البرنامج بتقديم قيمة مساوية ٤٠٪ على هيئة حصص غذائية ، والباقى سيقدم عن طريق المستفيدين من المشروع .

(أأ) إن تكلفة إنشاء الصهريج الواحد فى الأرض الصخرية الصلبة ١٢ر٠٠٠ جنيه مصرى بينما تقدر هذه التكلفة ٨٠٠ جنيه مصرى فى حالة حفر الصهريج فى أرض صخرية سهلة .

ثانيا - السدود الحجرية : (١١ فى المائة من إجمالى الحصص العائلية) .

إن حوالى ٣ر٠٠٠ فدان فى نطاق الإنتاج المختلط او فى المناطق المنحدرة برفق من أراضى المراعى سوف تزود بسدود حجرية متوسط ٣٠٠ متر لكل فدان ، وهذه السدود سيتم عملها بالعمليات ذات غرض خاص مثل بذر التقاوى فى شرائط ضيقة من الأرض مرتبط بقطع الأراضى الضيقة المراحة « ومعناها الأراضى التى تحرث وتترك بدون زراعة » ويكون ذلك على الأقل أكثر اتساعاً بمقدار مرة ونصف .

ثالثا - السدود الاسمنتية : (٣ر٢ فى المائة إجمالى حصص العائلة) .

هذه السدود بمتوسط ١٥٠ متر لكل فدان ، وسوف تخدم مساحة قدرها حوالى ٥٠٠ فدان لها مواصفات خاصة مثل المنحدرات وعبر رؤوس الرديان عندما تتناقص وتضيق فى انحدارها من هضبة أراضى المراعى .

رابعا - زراعة شجيرات الاعلاف : (٥ر٧ فى المائة من إجمالى حصص العائلة) .

تقدر قطع الأراضى المختارة إداريا ٤٠٠ قطعة من الأرض مزروعة بشجيرات العلف مساحة كل منها ٢٥ فدان سوف يتم إنشاؤها بإجمالى ١٠٠٠ر١٠ فدان .

خامسا - تحسين المراعى : (٣ر١ فى المائة من إجمالى حصص العائلة) .

فى خلال العمر الزمنى للمشروع سوف يتم تنفيذ أنشطة تحسين المراعى فى ٢٨٠ من قطع الأراضى المختارة إداريا ، تبلغ « مساحة كل منها ٢٥٠ فدان » وتشمل هذه الأنشطة :

(أ) عمليات بذر التشاوى فى ١٥ فدان من أراضى المراعى بين خطوط الكونتور مع خليط من أنواع العلف الموصى بها .

(ب) محاصيل البقول والشعير تزرع فى ١٠ أفدنة لتحل محل زراعة الشعير التقليدية .

(ج) ترشيد الرعى .

سادسا - إنشاء الحظائر : (١ر١ فى المائة من إجمالى حصص العائلة) .

إن إجمالى حظائر الحيوانات هو ٤٠٠ حظيرة (تسع كل منها ٤٠ من الأغنام ، ١٥ من الماعز) يتم إنشاؤها بمعرفة البدو الحائزين والمهتمين بزراعة شجيرات الأعلاف .

سابعا - إنتاج الشتلات : (٢ر٦ فى المائة من إجمالى حصص العائلة) .

إن إنشاء عدد ٤٠٠ قطعة أرض مزروعة بشجيرات الأعلاف سوف يستلزم إنتاج خمسة ملايين من الشتلات ذات جودة جيدة ، وسوف تنشأ المشاتل فى مواقع مناسبة بواسطة أولئك الحائزين الذين سيقومون بإنشاء مزارع شجيرات الأعلاف أو بواسطة حائزين آخرين يتم اختيارهم عن طريق المجتمعات ، وسوف تقوم إدارة المشروع بالنهوض بتدريب وتوظيف النساء لكى يعهد إليهن بهذه الأنشطة .

ثامنا - الطرق المغذية للمشروع : (٢١ فى المائة من إجمالى حصص العائلة) .

يبلغ إجمالى أطوال الطرق المغذية بالمشروع ٢٣٠ كيلو متر سوف يتم إنشاؤها أساساً ٨ طرق عرضية (شمال - جنوب) تربط بين طريقين من الأسفلت موجودين من الشرق للغرب ، ولعمل هذه الطرق سوف يشارك المستفيدين من المشروع فى أعمال (الحفر وتجميع الأحجار ووضعها ... الخ) بينما يقوم المقاول بعمليات دمج الأحجار والتكسية النهائية للطرق .

تاسعا - الأشياء الطارئة : (٧ فى المائة من إجمالى حصص العائلة) .

هذه المخصصات من الحصص الغذائية لدعم الأنشطة الأخرى المحتمل مصادفتها فى منطقة عمل المشروع مثل تدريب النساء وإنتاج الزيتون ومحاصيل الفاكهة الأخرى فى مواقع مختارة من شريط الأرض المخصص للإنتاج المختلط واستخدام هذه سوف يقرره المدير القُطرى للبرنامج تبعاً للتقييم والمتطلبات التى يتسلمها من مدير المشروع .

٤ - مبررات المساعدة المقدمة من برنامج الاغذية العالمى :

وكما تحدد فى الفقرة ١ر٥ المذكورة فإن مساعدة البرنامج مطلوبة للتكامل مع المنحة النقدية المقدمة من البنك الدولى والتى تعطى فقط ٤٠٪ من تكلفة المشروع ، لذلك فإن المعونة الغذائية المقدمة من البرنامج ستكون دخلا وحافزا للمستفيدين للعمل ونقل المواد اللازمة لبناء الصهاريج وإنشاء مزارع شجيرات الأعلاف ، فالغذاء فى مقابل العمل سوف يكون حافزا ومشجعا للحائزين للمشاركة فى مختلف أنشطة المشروع بالاعتماد على الذات وسوف تساعد فى الإسراع فى تنفيذ الأنشطة فى حصاد المياه (أى تجميعها) وإدارة مساحات الأراضى المزروعة بالمراعى .

٥ - المستفيدون من المشروع :

٥-١ يقدر عدد السكان الذين يقيمون بمنطقة عمل المشروع (فى أراضى الإنتاج المختلط وأراضى المراعى) بـ ٧٠ - ٨٠ ألف ، ومع هذا فإن عدد المستفيدين من المعونة الغذائية سوف يكون ٧ر٥٠٠ - ٨٠٠٠ من البدو الفقراء الحائزين (٦٠ر٠٠٠ - ٦٤ر٠٠٠) هم الذين سيشاركون فى مختلف أنشطة المشروع ، ونصف أولئك الحائزين سوف يعملون فى أنشطة حصاد المياه (تجميع المياه) وإدارة المراعى ، بينما النصف الآخر سيقوم ببناء الطرق المغذية . أما بالنسبة لإنشاء الصهاريج وزراعة شجيرات الأعلاف فمن المتوقع أن يتطلب ذلك قوة عاملة تتكون من ٢-٣ من العائلات الحائزين بالمشروع وبالنسبة لإنشاء الطرق المغذية فمن المتوقع المساهمة المباشرة للمستفيدين من هذه الأعمال بمتوسط ١٠٠ يوم تقريبا بحد أقصى شخصان من كل عائلة .

٥-٢ وسوف تلعب المرأة دورا بارزا فى المشروع ، حيث ستسهم فى مختلف الأنشطة وفى كل الترتيبات التنظيمية بالمشروع والتقليدية المقبولة لمساهمة المرأة

فى آليات المشروع ، وسوف يؤكد المشروع على أن تمثل المرأة بدرجة كافية من خلال مجموعات المجتمع وأنها سوف تشارك فى تنفيذ ومتابعة المشروعات المحلية المعتمدة على الذات وخاصة أن النساء سوف يتلقون تدريب ، وقروض تصل (إلى ٥٠٠٠ر٠ دولار) والتى سوف تستخدم لدعم نشاط المرأة (على سبيل المثال إنتاج الخضروات وإنتاج الثروة الحيوانية على نطاق صغير ، وتخليل الزيتون وتجفيف التين) .

٦ - اختيار المستفيدين :

٦-١ رغم أن المشروع بصفة عامة سوف يركز على عائلات البدو فى أراضى المراعى والإنتاج المختلط فإن الاختيار ضرورى ، وسوف تقوم بهذه المهمة أعضاء المجتمعات من خلال منهج المشاركة وسيكون المعيار فى ذلك بصفة عامة هو مدى « الفقر » وسوف يحدد ذلك فى خطط العمل بالمجتمعات .

٦-١-٢ المستفيدين الذين سيقومون ببناء الصهاريج « الخزانات » الخاصة بمياه الشرب (وعددها ٨٠٠ خزان) سوف يكونون من الذين لا يملكون أى خزانات ، أما إذا زاد عدد الطالبين لعمل الخزانات عن الإمكانات المتاحة فسيكون الاختيار على أساس عدد الحيوانات التى يمتلكها أو حجم الحيازة لديه .

٦-١-٣ أما المشاركون فى بناء الطرق المغذية بالمشروع فسوف يتم اختيارهم من العائلات التى ليس لها نصيب آخر فى أنشطة البرنامج لكن نتجنب تراكم حصص المعونة على مستوى العائلة ولتأكيد عدالة التوزيع للمعونة الغذائية لعدد اثنين من كل عائلة مشاركة بالمشروع .

٦-٢ وبصفة عامة فإن مجموعة المجتمع وإدارة المشروع سوف تؤكد على زيادة أعداد الفقراء المستفيدين والمساهمين فى تنفيذ المشروع .

٦-٣ إن الدعم الذى يقدمه البرنامج للمشروعات ذات صفة الاعتماد على النفس ، سوف يشترط فيه التمثيل الكافى والمشاركة المستمرة من المرأة فى أنشطة المشروع (أنظر الفقرة أأأ - بند ٢) .

٧ - الفائدة المتوقعة من المشروع :

٧-١ الفائدة الفورية :

٧-١-١ إن خزانات مياه الشرب وعددها ٨٠٠ خزان وغيرها سوف تمكن العائلات الفقيرة من المستفيدين من زراعة الأشجار وبساتين الخضروات وهذه الفائدة سوف يشارك فيها من ثلاثة إلى أربعة عائلات لكل خزان مياه يتم إنشاؤه وتمشياً مع الأساليب التقليدية لحصاد المياه ، فإن الـ ٤٠٠ خزان التى سيتم إنشاؤها ستسمح بزراعة شجيرات الأعلاف ، عن طريق مزارعون يتم اختيارهم .

* إن إنشاء ١٢٠٠ خزان مياه سوف يزيد السعة التخزينية للمياه فى منطقة عمل المشروع بنسبة ٢٢٪ ، كما أن السدود الحجرية والأسمنتية سوف تجعل فى الإمكان استخدام أفضل لمياه الأمطار ، وحماية من السيول والتقليل من تعرية التربة ، وخلق ظروف أفضل لزراعة البساتين فى المنخفضات وزيادة أنشطة الرعى ، كما أن تحسين المراعى سوف يفيد المجتمعات بصفة عامة كما أن الطرق المغذية بالمشروع سوف تسهل تقديم الخدمات الاجتماعية والاقتصادية .

٧-٢ الفوائد البعيدة المدى :

٧-٢-١ يؤكد المشروع على أنشطة حصاد المياه التى سوف تساعد على استقرار الدخل ، وتقليل تأثير سنوات المطر القليل وتساهم فى تقليل الهجرة تجاه

وادى النيل والدلتا ، كما أن زيادة زراعة الأعلاف سوف يقلل الضغط على استهلاك المراعى الطبيعية وبالتالى تحسين إنتاجية الثروة الحيوانية واستقرار الدخل المزرعى ، وبصفة عامة فإن الفائدة المرجوة من هذه الأنشطة سوف يكون تأثيرها البيئى على منع التدهور البيئى والتصحر .

★★ **وأخيراً** : فإن المجتمع المرتكز على منهج من التخطيط والمشاركة والتى تعتمد على التركيب القبلى للقبائل الموجودة ، سوف يساعد المشروع على بناء أسس الإدارة المتواصلة للمصادر الطبيعية بالمنطقة .

٧-٢-٢ وسوف تستفيد المرأة من تخفيف المعاناة عنها بعد أن كانت تأتى بالمياه من مسافات بعيدة . وسوف يزداد دخلها من مشروعات صغيرة تمتلكها بمساهمتها فى أنشطة اقتصادية لعائلتها كما أفادت الطرق المغذية فى ربط المنطقة بالشريط الساحلى للاستفادة من التعليم والخدمات الصحية والخدمات الاجتماعية الأخرى ، وفوق كل ذلك ومن المتوقع أن يقوى دورها الاجتماعى طالما أن إدارة المشروع تسعى إلى تأكيد دائرة مساهمتها فى المشروع .

(مادة ٢)

التزامات برنامج الأغذية العالمى

* بالإضافة إلى البنود والشروط التى تم الاتفاق عليها بين حكومة جمهورية مصر العربية وبرنامج الأغذية العالمى ، كما سبق وأن تم توضيحه فى خطة العمليات ، فإن البرنامج يتعهد بالالتزامات الآتية :

١ - إمداد المعونة الغذائية :

١-١ سيقوم البرنامج بإمداد الحكومة فى ميناء الإسكندرية بالسلع الآتية بكميات محدودة سنذكرها هنا وتبلغ قيمتها الإجمالية (شاملة تكاليف الشحن والمراقبة والإشراف المحلى) بـ ٣ر٢٥٢ر٨٦٩ دولار أمريكى .

اولا - ٨ر٦١٩ طن مترى من دقيق القمح أو ١٢ر٧٧٠ طن مترى من القمح .

ثانيا - ٢٨٧ طن مترى من زيت الطعام .

ثالثا - ٥٧٥ طن مترى من البقوليات .

رابعا - ٣٨٣ طن مترى من السكر .

* أن البنود المذكورة فى الفقرة ١ - ١ تعتبر سلة الغذاء القومية ، هذا وأن السلع الغذائية التى يقدمها البرنامج للمشروع قد تعتمد أحياناً على مدى توفرها لدى البرنامج وكذلك البلد المتلقى للمعونة الغذائية .

١-٢ فى حالة عدم إمكانية الوفاء بسلعة معينة ، فإن البرنامج سيحاول أن تحل محلها كمية مناسبة من سلعة بديلة ، فمثلا فى حالة إحلال القمح مكان دقيق القمح سيكون ذلك طبقاً للاتفاقية الموقعة بين اللجنة الوزارية والبرنامج فى ٢٥ فبراير ١٩٩٦ (أى سيتسلم المستفيدين بالمشروع دقيق القمح ، بينما إمدادات البرنامج ستكون من القمح) .

١-٣ سيقوم البرنامج بإمداد المعونة الغذائية للمشروع لمدة ٥ سنوات من بداية تاريخ استخدام سلع المعونة الغذائية ، وذلك تبعاً لتوفر سلع المعونة .

١-٤ سيتحدد شحن المعونة طبقاً لتوافرها ونسبة تنفيذ المشروع ، وذلك قد يتطلب الأمر تغيير فى جدول تنفيذ أنشطة المشروع الذى سيتفق بشأنه مع الحكومة ، وأن أول دفعة سيتم شحنها من سلع المعونة ستكون فى أقرب فرصة ممكنة بعدما تخطر الحكومة البرنامج بخطاب الاستعداد طبقاً لما ورد بالمادة (7.1 و111) .

١-٥ من المتفق عليه أنه قد تحدث تغيرات جوهرية فى توافر السلع الغذائية على المستوى المحلى ، نفس الشيء قد يحدث للمعونة التى يقدمها البرنامج خلال العمر الزمنى للمشروع فقد يقوم البرنامج بالتعاون الوثيق مع الحكومة تلبية الطلبات بالشراء من السوق المحلى وعمل الترتيبات اللازمة محلياً .

١-٦ سيقوم البرنامج بإخطار الحكومة بصفة منتظمة بأى تقدم يطرأ على ترتيبات الإمداد بالمعونة الغذائية

١-٧ سيقوم البرنامج بعمل الترتيبات المناسبة للتأمين على شحنات المعونة الغذائية المتفق عليها كما ذكر فى المادة ١١ الفقرة ١-١ ، وعمل الطلبات والشكاوى اللازمة للجهات التى تقوم بعمليات النقل والشحن والتسليم بناء على ما يقدم من تقارير المراقبين المعينين من قبل البرنامج ، وسوف تسلم المعونة طبقا لـ (سيف ميناء الوصول) حيث إذا ما حدث فقد أو إتلاف فى خمسة فى المائة من إجمالى المعونة التى تعهد البرنامج بها خلال عمليات الشحن ، فإن البرنامج سيضع فى اعتباره تعويضها حتى نهاية المشروع وستكون هذه السلع مازالت مطلوبة .

٢ - الإمداد بموارد غير غذائية :

سيحاول البرنامج أن يقدم الترتيبات لتزويد الحكومة فى ميناء الإسكندرية بالموارد غير الغذائية الآتى ذكرها وقيمتها الكلية (والتى تشمل تكاليف الشحن والتأمين والمراقبة والإشراف إذا ما دعت الضرورة ذلك) يقدر ذلك بـ ٥٠٠ر٠٠٠ دولار أمريكى) :

(أ) سوق يتم توزيع عدد ٢٠٠ آلة وجهاز حفر وإنشاء خزانات تخزين المياه إلى العائلات الأكثر فقراً .

٢-٢ سيحاول البرنامج من جانبه عمل الترتيبات اللازمة الإمداد بالمعونة الغذائية (سيف ميناء الوصول) بالنسبة لما سبق ذكره من بنود وذلك فى أقرب فرصة بعد إخطار الحكومة للبرنامج باستكمال التجهيزات طبقاً لما ورد بالفقرة ٧-١ إلى ٧-٣ مع الأخذ فى الاعتبار أنه لن يسلم أى من البنود بعد فترة انتهاء أنشطة المشروع .

٣-٢ سيعمل البرنامج بقدر الإمكان على إخطار الحكومة بأى تطور لأى ترتيبات فى الإمداد بالموارد غير الغذائية .

٤-٢ ستكون هناك أيضا موارد غير غذائية من مصادر أخرى غير البرنامج نذكر منها ٤٠٠ طلمبة يدوية والأسمنت المطلوب لعمل السدود الأسمنتية والآلات والمعدات اللازمة لزراعة الشجيرات والتقاوى والأدوات اللازمة لتحسين المراعى بالإضافة إلى مستلزمات الإنتاج لإنتاج الشتلات وكل ذلك سيتم تزويده عن طريق مشروع تنمية موارد مطروح .

٣ - الإشراف والخدمات الاستشارية :

٣-١ سيقوم البرنامج بتوفير الخدمات لموظفى البرنامج وهذا يشمل الموظفون الدوليون المحترفون والذين ساعدوا موظفى وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى بالنصح والإرشاد وفى إدارة المشروع بصفة عامة .

٣-٢ قد يقوم البرنامج بتقديم المساعدة الفنية لدعم أنشطة المشروع وهذه قد تشمل الخدمات الاستشارية لتدريب النظراء الميدانيين من وأعمال المتابعة والتقييم وإعداد التقارير للأنشطة وثيقة الصلة بالموضوع حسبما تم الاتفاق عليه مع إدارة المشروع .

٣-٣ سيقوم المكتب القطرى للبرنامج القطرى للبرنامج بالعمل عن قرب مع مشروع تنمية موارد مطروح وسيقدم النصح والإرشاد لمدير المشروع ومعاونيه على :

(أ) المسائل الخاصة بالنواحى التموينية (التداول - والتخزين والنقل والتوزيع لسلع المعونة الغذائية) .

(ب) المتابعة وإعداد التقارير عن تنفيذ المشروع .

(ج) التنسيق مع الجهات الأخرى المانحة .

٣-٤ من أجل القيام بهذه المهام الاستشارية والإدارية ولتأكيد الإنجاز الصحيح للمشروع فإن المكتب القطرى للبرنامج سيكون على صلة وتعاون وثيق مع موظفى إدارة المشروع فى إنجاز المهام التالية :

(أ) متابعة وإعداد التقارير عن انشطة المشروع تشتمل على حركة السلع :

وهذه سوف تتكون من الموظفين المساعدين بالمشروع فى إعداد تقارير المتابعة الربع

سنوية ، والتقارير التنفيذية للمشروع كما هو موضح بالملحق III D إلى A ومتابعة المشروع طبقا للإنجازات المقترحة والمشار إليها بالملاحق المرفقة .

وسيقوم موظفى المكتب القطرى للبرنامج :

(أ) بزيارات تفتيشية ربع سنوية للمخازن الرئيسية بمرسى مطروح والمخازن الموجودة بالمناطق .

(أأ) رحلات ميدانية منتظمة لمواقع المشروع المختلفة المعنية لمقابلة السلطات المحلية بالمنطقة على مستوى القرى تشتمل على :

(أ) مقابلة المسئولين عن مراكز الدعم الفرعية .

(ب) ممثلين لمجموعات المجتمع ومقابلة المستفيدين من المشروع والأعضاء وعائلاتهم .

* سيقوم موظفى المكتب الإقليمى للبرنامج بإخطار المدير العام للمشروع بزيارتهم الميدانية وخط سير الرحلة ، وسيرافقهم موظفى المشروع المعنيين .
* وفيما يتعلق بإعداد التقارير الميدانية ، فسوف يتم إعدادها عن طريق الموظف المسئول بالبرنامج ، وسوف تناقش الموجودات والنتائج مع موظف المشروع المختص فى المنطقة المركزية وعلى مستوى المجتمعات ، وبالنسبة للمقترحات الخاصة بتصحيح الأوضاع أو مبادرات جديدة لابد أن توضع فى الاعتبار أمام المدير العام للمشروع للمصادقة عليها ومتابعتها .

(ب) التنسيق مع الجهات المانحة الأخرى :

سيقوم المكتب القطرى للبرنامج بإخطار ممثلى الجهات المانحة ، وممثلى

المنظمات الدولية عن الموقف التنفيذى للمشروع ، وسوف يبحث لأقصى حد مدى إمكانية تقديمهم للمساعدة (سواء ماليه أو فنية) فى دعم أنشطة المشروع ذات العلاقة .

وسوف يتم عمل ذلك :

(أ) من خلال المراسلات الرسمية .

(أأ) وأو فى اجتماعات التنسيق للأمم المتحدة .

(أأأ) من خلال الاتصال المباشر وأو الاجتماعات التى سترتب خصيصا مع ممثلى الجهات المانحة .

* وسوف يقوم المكتب القطرى للبرنامج بمساعدة موظفى المشروع فى تعبئة عمليات دعم المنظمات الدولية والقومية والمحلية بالمنطقة ، والاجتماعات المشتركة مع مديرى المشروع وكبار موظفيه ، وسيتم ترتيب ذلك مع البرنامج وممثلى المنظمات الدولية .

* سيقوم المكتب القُطرى للبرنامج بالتشاور مع مدير المشروع بترتيب زيارات عائلية (ودية وغير رسمية) لمواقع مختارة وذلك للممثلى الجهات المانحة المهتمين بالمشروع وأنشطة الدعم التى لها علاقة بذلك أو الجهات المانحة لسلع المعونة للمشروع وسوف يقوم المكتب القطرى للبرنامج بدعوة ممثلى الجهات المانحة للمشاركة فى رحلات متابعة ميدانية لمشروع البرنامج .

٤ - مراجعة المشروع والتقييم:

٤-١ خلال العمر الزمنى للمشروع ، سيقدم تقرير المتابعة للمكتب القُطرى للبرنامج (مرتين فى العام) وسيكون بيان المعلومات السنوى لحالة السلع (الملحق الخامس) هو التقرير القياسى العام الذى يتطلب من المكتب القطرى للبرنامج أن يرسله إلى المقر الرئيسى للبرنامج .

٤-٢ سيقوم مشروع تنمية موارد مطروح بإعداد تقارير متابعة نصف سنوية ترفع إلى لجنة تنسيق المشروع والوكالة الدولية للتنمية ، وترسل نسخ منها للمكتب القُطرى للبرنامج .

٤-٣ يخطط مشروع تنمية موارد مطروح لعدد اثنين تقييم مع الخبراء تعكس المهام المختلفة للمشروع ، وسيكون البرنامج جزء من فريق التقييم لتغطية النواحى الخاصة بالمعونة الغذائية ، وسوف ينفذ تقييم فى منتصف المدة للمراجعة بينما بعثة التقييم الثانية سوف تكون فى نهاية تقييم المشروع .

٤-٤ إن تقارير المتابعة التى سوف تعد فى منتصف المدة سوف تقدم معلوماتها إلى المجلس التنفيذى للبرنامج ، وسوف تركز على مراجعة الأهداف والطرق التنظيمية والتنفيذيه واتخاذ الاقتراحات إذا لزم الأمر لعمل أى تعديلات .

٤-٥ **وفى نهاية تقييم المشروع** فإن ذلك سوف يغطى إنجازات المشروع والعائد منه وتأثيره ، وسوف يشتمل على قضايا لأهداف المستفيدين وكيفية الوصول إلى الخدمات وصنع القرار ، بالإضافة إلى تحقيق الأهداف الأساسية وبالتحديد تخفيف حدة الفقر وكذا الإدارة المتواصلة للموارد الطبيعية .

* وفيما يتعلق بما وجد من حقائق واستنتاجات فسوف يتم تلخيصها فى تقرير سيقوم المكتب القطرى للبرنامج بإعداده بالتعاون مع الحكومة .

(مـــادة ٣)

التزامات الحكومة

* بالإضافة إلى الأسس والشروط التى اتفقت عليها الحكومة وبرنامج الأغذية العالمى المبينة فى غير هذا المكان من خطة العمليات هذه فإن الحكومة تتعهد بتحمل الالتزامات المحددة الآتية :

(١) إدارة وتنفيذ المشروع :

١-١ تتولى الحكومة تنفيذ خطة المشروع وتكون مسئولة عن التأكد من أن إعداد السلع أو أى موارد أخرى تفى بالغرض المقدمة من أجله حيث يتم استقبال السلع وتسلمها وتوزيعها على المستفيدين الحقيقيين او المستهدفين .

١-٢ وبصفة خاصة تكون الحكومة مسئولة عن توفير الآتى من خارج مواردها أو من موارد أخرى غير برنامج الأغذية العالمى .

- موظفى إدارة المعونة الغذائية تتحدد تكلفتهم بما يعادل ١,٢٦٠,٤٤٥ دولار .

- توافر وسائل النقل المناسبة لسلع برنامج الأغذية العالمى من ميناء الاسكندرية حيث تسلم فى ميناء الاسكندرية إلى نقط مركزية ومخازن فرعية لتوزيعها وتقدر تكاليفها ٢٢٦,٨١٣ دولار .

- الصيانة المناسبة لمنشآت التخزين ، التسهيلات المقدمة للتفتيش على المخازن والحالة الصحية للمستودعات والتطهير والتدخين وإعادة تجهيز السلع وتقدر التكاليف ٢٩,٦٠٠ دولار .

- توفر وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى الحقول الإرشادية لإنتاج الشتلات حيث تقدر التكاليف (٦٫٨٨٧ جنيه لكل حقل) وبناء حظائر الحيوانات (٨٫٢٢٧ جنيه لكل حظيرة) وتمهيد الطرق الفرعية (١٠٦٫٥٧٩ جنيه لكل كيلو متر) فى تكاليف إجمالية تقدر بـ ٩٫١٢٧٫٢٣١ دولار .

١-٣ تعين الحكومة « وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى » لتكون حلقة اتصال بين الحكومة وبرنامج الأغذية العالمى بشأن السياسات العامة للمشروع ويعين وزير الزراعة واستصلاح الأراضى مشرف عام كرئيس للمشروع يكون نقطة ارتكاز بين وزارة الزراعة والأجهزة الحكومية المختلفة .

١-٤ تتولى وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى المسئولية الكاملة اتجاه المشروع وتعهد بتنفيذها لإدارة مشروع إدارة موارد مطروح .

١-٥ يقوم مدير عام المشروع برئاسة وحدة تنسيق مشروع إدارة موارد مطروح ويكون دور الوحدة هو التخطيط ، المتابعة ، التقييم ، التنسيق ، الدعم الفنى والمراقبة المالية .

١-٦ تعمل وحدة تنسيق المشروع على المستوى الميدانى من خلال أربع مراكز دعم فرعى إقليمى ولها دور أولى مهم لتحقيق أهداف المشروع يوجه إلى المستوى الإقليمى الفرعى لمساعدة المجتمعات المحلية فى تنفيذ واستنباط خطط عمل مجتمعاتهم .

١-٧ لجنة تنسيق المشروع ويرأسها مدير عام المشروع وتشمل ممثلين من الوكالات المنفذة والمانحة (البنك الدولى وبرنامج الأغذية العالمى) وهى تكون

مجموعات عمل مشتركة ووكالات دعم أخرى تعمل فى نفس المشروع فى مشروعات مشابهة فى المنطقة مثل الوكالة الألمانية للتنمية وهذه اللجنة سوف تنظم إدارة سير العمل بالمشروع من حيث خطط العمل المتفق عليها ويتم التنفيذ بالمشاركة بين الوكالات .

١-٨ وعلى المستوى القومى فإن المنسق القومى للمشروع يعين عن طريق وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ويقدم الدعم لوحدة تنسيق المشروع لإعطاء سياسة واضحة ودفعة إدارية للمعاونة فى خطط المشروع ويتم التنفيذ من خلال المكتب الإقليمى بالوزارة حيث يعين المنسق لجنة التنسيق القومية التى تتكون من ممثلين على مستوى وزارات الزراعة والتخطيط والتعاون الدولى يمثلون المشروعات الثنائية والمتعددة المنفذة فى إقليم الساحل والمدير العام للمشروع هذه اللجنة سوف تعقد مرة آخر العام وفى الغالب عند الضرورة .

١-٩ سيتم تعيين مدير عام للمشروع متفرغ ومساعد للمدير العام ويكون مسئولا عن إدارة أغذية مشروع ٥٥٨٦ وهو يرأس قسم المعونة الغذائية فى وحدة تنسيق المشروع ويدعم بعدد ٧٤ شخصا من الموظفين يكونوا مسئولين عن نقل وتخزين ومقاولة سلع برنامج الأغذية العالمى والعمليات ذات الصلة اللوجستية .

١-١٠ ستقدم إدارة المشروع فى خطاب الاستعداد خريطة تنظيمية نهائية لتنظيم عمل إدارة المشروع الكاملة هذه الخريطة توضح كافة التنظيمات الإدارية للمشروع فى المحافظة وعلى المستويات الفرعية للإقليم .

٢- نظام التنفيذ :

٢-١ يعتمد مشروع ٥٥٨٦ على منهج المشاركة المطبق بمشروع تنمية موارد مطروح حيث توجد ست قبائل رئيسية تعمل فى منطقة المشروع التى تضم أربعة أقاليم فرعية تضم ٣٨ مجتمع متوسط ٣٥٩ حائز والعلاقة بين إدارة المشروع والحائزون تعتمد على المجموعات كل مجموعة تتكون من ٧ ذكور ، سبع إناث منتجين والمسئولية الرئيسية لمجموعات العمل هى تطوير خطط عمل المجتمع لذلك فإن عدد هذه المجموعات ٣٨ وتتطور على مدى عمر المشروع

٣ - تسليم ونقل ملكية السلع :

٣-١ تقوم الحكومة بتسليم ونقل ملكية سلع برنامج الأغذية العالمى المشحونة على بواخر سير منتظمة إنه بمجرد وصول السلع على الرصيف البحرى (الميناء) أو فى حالة النقل بالصندل عن طريق مالك السفينة فإن التسليم يتم بمجرد الإنزال بالميناء من الصنادل البحرية .

٣-٢ فى حالة السلع المشحونة عن طريق برنامج الأغذية العالمى بمقتضى عقد إستئجار سفينة بين البرنامج ومالك السفينة أو من التوكيل فعلى هذا الأساس يتم تسليم ونقل ملكية السلع للحكومة عند رسو السفينة أو عند النقل بالصنادل فى حالة رُسو عابرة المحيطات فيكون بمجرد أخذ السلع من جهاز التفريغ الخاص بها .

٣-٣ المهام السابقة الخاصة بتسليم ونقل ملكية السلع تطبق كما هى على الموارد غير الغذائية المقدمة عن طريق برنامج الأغذية العالمى .

٤ - استقبال ومقاولة السلع فى فقط التسليم :

٤-١ تتعهد الحكومة فى جميع الحالات بالتأكيد على سرعة إرساء وتفريغ السفينة وتتولى النقل والتسليم ونقل ملكية السلع إليها .

٤-٢ من نقطة التسليم تعفى الحكومة سلع برنامج الأغذية العالمى حالياً ومستقبلا من جميع الضرائب والتى تشمل الرسوم الجمركية وإيرادات الميناء ومشتملاتها بالإضافة إلى رسم الإنتاج والضريبة على الاستهلاك / المبيعات وجميع المصاريف المتعلقة بالتخزين والنقل بالصندل والإنزال والحراسة والرسوم المماثلة لذلك تدفع عن طريق الحكومة .

٤-٣ فى حالة تفريغ السلع المشحونة بالاتفاق مع سفينة مؤجرة بناء على اتفاق بين أصحاب السفن وإدارة برنامج الأغذية العالمى فإن أى غرامات تنشأ بسبب إخفاق الحكومة فى تدبير سرعة رسو أو تفريغ هذه السفن أو الشاحنات لابد من تسويتها مبكراً .

٤-٤ تتحمل الحكومة أى تلف ينتج عن تأخيرها فى عمليات التسليم السريع للسلع وفى جميع عمليات النقل الأخرى .

٤-٥ إذا قام البرنامج بدفع أى من هذه الرسوم لهذه العمليات المذكورة بعاليه مقدما فعلى الحكومة أن تقوم بسرعة سداد هذه الرسوم إلى البرنامج .

٥ - التفتيش وإقامة الدعاوى القضائية :

٥-١ تسمح الحكومة لمسئولى التفتيش المعينين من قبل برنامج الأغذية العالمى بفحص السلع عند تفريقها أو عند تفريقها فى مواقع التسليم المتفق عليها

مباشرة كلما أمكن ذلك لتحديد درجة الخسارة أو التلف حتى يمكن إعداد شهادات التسليم وكذا إذا ما كان ضروريا اتخاذ الإجراء اللازم ضد الشركة الشاحنة أو شركة التأمين بالنسبة لأية خسائر أو تلفيات .

٥-٢ على أن يكون مفهوما يحق لبرنامج الأغذية العالمى فقط أن يقيم الدعاوى ضد الناقلات البحرية أو البرية فيما يتعلق بالخسائر أو التلفيات للسلع والتى حدثت قبل نقل الملكية وأن تتابع أو تسوى هذه الدعاوى وسيؤدى برنامج الأغذية العالمى هذه المهمة نيابة عن الحكومة والتى ستعرض اسمها لأى إجراءات قانونية إذا ما طلب برنامج الأغذية العالمى .

٥-٣ وبدون التحيز إلى المصطلح الخاص « نقل الملكية » والسابق الإشارة إليه بعاليه فإن أى عملية تسليم تتم بعد نقطة نقل الملكية ، يكون لبرنامج الأغذية العالمى الحق فى إقامة الدعاوى نيابة عن الحكومة بشأن الخسائر والتى تحدث بين نقطة التسليم والتسليم الفعلى .

٥-٤ على أية حال فإن وقت ومكان نقل الملكية كما هو مشار إليه بعاليه لن يتأثر بأى تظهير لبوليصة الشحن ، حيث أن ذلك يسهل فقط الإجراءات الإدارية لبرنامج الأغذية العالمى أو الأجهزة المستلمة .

٥-٥ فى حالة الشحنات غير المعبأة والمشحونة على سفن مؤجرة فإن الأوزان الواردة فى بوليصة الشحن أوإيصال الشحن تعتبر نهائية بين برنامج الأغذية العالمى والحكومة وعند رسو السفينة سيعاين برنامج الأغذية العالمى الشحنة للتأكد من كميتها الواردة بالتقريب فإذا وجد فرق جوهرى فى الكمية بين المعاينة وما ورد فى بوليصة الشحن فإن برنامج الأغذية العالمى سيحقق فى هذا الأمر بالتعاون

الكامل مع الحكومة وعقب اكتمال تفريغ الشحنة تكون الحكومة هى المسئولة عن التأكد من عدم تبقى أى سلعة على ظهر السفينة وإذا ما كانت السفينة شاحنة لأكثر من ميناء واحد فإن مسئولية الحكومة تنحصر فى التأكد من تفريغ الكميات الصحيحة فى كل ميناء .

٥-٦ وبالنسبة للشحنات الواردة على حاويات والمشحونة تحت لفظ « حاوية تامة الحمولة » فإن الحكومة المستلمة تتولى مسئولية تفريغ هذه الحاويات بميناء التفريغ وسيشهد مشرفى برنامج الأغذية العالمى عمليات التفريغ فإذا ما وجد أى تلف أو خسائر فى هذا الوقت سيعتبر حدوثه فى وقت كانت هذه الشحنة فى حوزة برنامج الأغذية العالمى وإذا ما حدث تأخير فى تفريغ الحاوية أو تم ذلك فى غياب مشرف برنامج الأغذية العالمى فإنه يعتبر حدوث الخسائر أو التلفيات بعد انتقال الشحنة من حوزة برنامج الأغذية العالمى إلى الحكومة .

٦ - استخدام السلع الغذائية :

٦-١ يتم شحن سلع برنامج الأغذية العالمى إلى ميناء الاسكندرية ويتم متابعتها فى الميناء والتخليص الجمركى وتخزن الأغذية فى أربعة مخازن مركزية فى برج العرب ومرسى مطروح بقدرة ٩٠٠٠ طن وأربعة مخازن مركزية أخرى بقدرة ٢٠٠ طن تقع فى مواقع مختلفة . ويتم التخزين فى ٣٦ جمعية فى منطقة المشروع والتى سوف تستخدم كمراكز توزيع للمجتمعات البعيدة ثم تستأجر السيارات لنقل الأغذية ثم تفريغها فى نقاط التوزيع القريبة .

٦-٢ باستثناء بناء الخزانات وانشاء مشاتل نباتات الأعلاف بأن جميع الأنشطة الأخرى تعويض جمعية غذائية واحدة للأسرة عن كل يوم من العمل العادى ويبلغ إجمالى حصص الأسرة ٥٧٠ر٣٨٣٠ر٣ تشمل مصروفات طارئة يتم توزيعها مجانا على المستفيدين (أنظر توزيع رقم ٦ انهاء توزيع الحصص بواسطة المجموعات المستفيدة) . يؤثر توزيع الحصص على أقساط على التوزيع النهائى الذى يطرأ على استكمال العمالة المطلوبة ولكى تؤكد أن الأغذية سوف تصل إلى المستفيدين الحقيقيين لحاجتهم الاستهلاكية كما يجب ملاحظة اساسياتهم المستمرة وحاجاتهم لبناء السدود : مع أن الأعمال يجب أن تكتمل خلال أربعة شهور فإن توزيع الأغذية يجب أن يحدث على مدار سنة على مستوى الحائزين والتأكيد على اتساع إنتشار فائدة المعونة الغذائية يجب الاختيار الأولى للمساهمين وذلك من الحائزين وليس من المرتبطين فى أى أنشطة أخرى معاونة فى البرنامج .

٦-٣ حصة كل أسرة سوف تتكون من المواد الآتية :

السلعة	حصة الأسرة بالجرام / يوم عمل
- دقيق قمح	٢٫٢٥٠
- زيت طعام	٠٫٠٧٥
- بقول	٠٫١٥٠
- سكر	٠٫١٠٠

٦-٤ الحكومة بما فيها الهيئات العامة المعنية وإدارة المشروع سوف تتخذ الإجراءات لمراقبة التوزيع ومنع السلع من البيع للغير أو أى انحراف ينتج عن إمداد السلع بواسطة برنامج الأغذية العالمى فور وجود أى انحراف يحدث أو يمنع تصحيح لاتخاذ الإجراءات اللازمة .

٦-٥ وعلى أية حال فإن مكان وتوقيت نقل الملكية فإن لبرنامج الأغذية العالمى الحق أن يقوم باخطار الحكومة بالموافقة على استخدام جزء من السلع الغذائية المسلمة لمواجهة احتياجات المعونة الغذائية الطارئة الغير متوقعة من داخل أو خارج الدولة وسيعوض برنامج الأغذية العالمى السلع التى استخدمت فى عمليات الإغاثة وفى حالة استخدام هذه السلع لمواجهة عمليات الإغاثة خارج الدولة فإن البرنامج يتحمل التكاليف الخاصة بنقل وتداول هذه السلع .

٧ - الاستعداد لبدء التنفيذ :

٧-١ عند استكمال الإجراءات التحضيرية لبدء استخدام المعونة الغذائية فى المشروع تخطر الحكومة (إدارة المشروع) البرنامج كتابة بالمبالغ المعتمدة للانفاق وبالترتيبات التى اتخذت بالنسبة لكل من البنود الموضحة فى المادة ٣ فقرة (١) والمشار إليها بآخر تقدير لعدد المنتفعين وكميات السلع المطلوبة لأول شحنة من السلع .

٧-٢ تتخذ الحكومة الإجراءات المبينة المشار إليها بعاليه فى الفقرة ٧-١ بأسرع ما يمكن حيث أنه من المفهوم أن برنامج الأغذية العالمى يحتفظ بحقه فى تأجيل تنفيذ المشروع لتقليل الكميات أو لتعديل تكوين المعونة الغذائية وفى حالة عدم تمكن الحكومة من إرسال إخطار كان بالاستعداد للبدء خلال ثلاثة شهور من تاريخ سريان مفعول خطة العمليات هذه ما لم تكن أسباب التأخير التى

تبديها الحكومة للبرنامج قبل انتهاء الثلاث شهور المقبلة لدى البرنامج نظرا لظروف خارجة عن إرادتها

٧-٣ خطاب الاستعداد يجب أن يعتمد بأن جميع الوظائف المنشأة فى الهيكل الإدارى من مشروع إدارة موارد مطروح ٥٥٨٦ قد تم شغلها بالموظفين المطلوبين .

٨ - قوانين ولوائح :

٨-١ تتعهد الحكومة من التشريعات اللازمة وإصدار اللوائح الإدارية اللازمة والنظم والقرارات المتعلقة بالمشروع قبل البدء فيه .

٩ - تسهيلات للاطلاع على أنشطة المشروع والحصانات الممنوحة له :

٩-١ ستوفر الحكومة لمسئولى برنامج الأغذية العالمى ومستشاريه ولأى من الشخصيات التى تؤدى خدمات نيابة عن هذا البرنامج التسهيلات التى تمنح لموظفى ومستشارى الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وستطبق الحكومة الاتفاقية الخاصة بالمزايا والحصانات لموظفى الأمم المتحدة على ممتلكات وأرصدة برنامج الأغذية العالمى وموظفيه ومستشاريه .

٩-٢ ستكون الحكومة مسئولة عن التعامل مع القضايا المقامة من الطرف الثالث ضد برنامج الأغذية العالمى أو موظفيه الرسميين أو مستشاريه أو من يؤدى خدمات نيابة عن برنامج الأغذية العالمى فى إطار هذه الاتفاقية بل أن الحكومة توقف اضرار برنامج الأغذية العالمى والأفراد المشار إليهم فى حالة إقامة القضايا أو المسئولية الجنائية نتيجة تنفيذ الأنشطة فى إطار هذه الاتفاقية ما لم يكن هناك اتفاق بين الحكومة وبرنامج الأغذية العالمى بأن سبب القضايا أو المسئولية القضائية نتيجة لإهمال أو إساءة الإدارة من جانب هؤلاء الموظفين .

٩-٣ لتشجيع التعرف على أنشطة برنامج الأغذية العالمى سترتب لعمل وتنفيذ حملة إعلامية مناسبة أثناء تسليم شحنات السلع الغذائية وتوزيعها .

١٠ - ترتيبات خاصة بمتابعة وتقييم المشروع وإعداد التقارير الخاصة به :

١٠-١ ستنشأ الحكومة بمعاونة المكتب القُطرى لبرنامج الأغذية العالمى نظاماً للمتابعة المنتظمة للمشروع وتقييمه وإعداد التقارير الخاصة بالأنشطة التالية حركة السلع الغذائية ، الإنجازات ، آثار المشروع وتوفير السلع الأساسية غير الغذائية ذات الصلة بمدخلات المشروع وما لم يكن هناك نص مكتوب أو متفق عليه فإن الحكومة ستحتفظ بحسابات متصلة للسلع الغذائية الواردة عن طريق برنامج الأغذية العالمى ومن موارد مشروعات أخرى .

١٠-٢ ستقدم الحكومة تقارير ربع سنوية (خلال أسبوع واحد من إتمام كل فترة) توضح كميات السلع المسلمة واستخدامات سلع برنامج الأغذية العالمى الغذائية الواردة وأن تشمل هذه التقارير إجمالى الكميات الواردة والمقترضة أو المتبادلة والكميات التى تم توزيعها والفاقد من السلع والمخزون منها عند بدء فترة إعداد التقرير ونهايتها كما هو مشار إليه فى الملحق (٧) .

١٠-٣ إنجازات المشروع :

ستقدم الحكومة كل ٦ أشهر تقريراً عن إنجازات المشروع الذى يتضمن النقاط التالية كما هو مشار إليه فى الملحق ٣ أ ، ب ، ج البيانات المعدة فى تقرير تنفيذ المشروع تجمع وتصنف بواسطة مهندس الإقليم والمكتب الإقليمى المختص بالوزارة حيث تعتمد البيانات التى تم الحصول عليها على أساس ٦/٤ أشهر من موظفى المشروع المقيمين وممثلين عن المجتمع عن المستوى الفرعى للإقليم .

١٠-٤ متابعة وتقييم المشروع :

أن المسئولية الكاملة عن متابعة تنفيذ المشروع تقع على عاتق وحدة المتابعة والتقييم فى هيكل إدارة المشروع بدعم من وحدات أخرى فى مناطق محدودة كما وصف من قبل نظام المتابعة والتقييم حيث يتكون من العناصر التالية :

(أ) تتبع مسار تدفق المدخلات (مستلزمات الإنتاج) والمخرجات العائد منه :

أن وحدة المتابعة والتقييم سوف تكون مسئولة مباشرة عن تتبع حركة سلع برنامج الأغذية العالمى بالإضافة إلى متابعة مؤشرات المخرجات طبقاً لمستوى حجم كروت الفهرس المذكورة فى ملحق ٤ أ، ب ، ج ، د ، هـ ، و .

(ب) تقييم مؤثرات المشروع :

سيتم عمل التقييم من خلال (١) تصنيف البيانات الثانوية عن المحاصيل الزراعية من حيث إنتاجها والمؤشرات الأخرى الاجتماعية والاقتصادية المناسبة (٢) خلال تقييم نهاية المشروع المذكورة فى فقرة ٢ ، ٤ ، ٥ والتى تكون ضمن أشياء أخرى مثل تأثيرات المشروع فى زيادة الدخل الخارجى الخاص بالمرأة والإدارة البيئية للموارد الطبيعية ، تضمن الحكومة بتوافر البيانات الخاصة بهذا التقرير وأن تصدر تعليماتها لموظفيها عن كيفية إعداد مثل هذه التقارير قبل البدء فى تنفيذ المشروع .

١٠-٥ التقارير المحاسبية السنوية والختامية :

تخطر الحكومة المكتب القُطرى لبرنامج الأغذية العالمى فى نهاية السنة بالحسابات السنوية التى روجعت والمتحدث بواسطة المراجع الخارجى المعتمد والمعين عن طريق الحكومة بالتشاور مع المدير القُطرى لبرنامج الأغذية العالمى ، تشير التقارير المحاسبية إلى كميات كل سلعة واردة من برنامج الأغذية العالمى ، الكميات المستقبلة والفاقد منها والمخزون فى كل مخزن والكميات التى تم توزيعها وعدد المستفيدين والمستقبلين من توزيع السلع .

١٠-٦ المستندات الإضافية والبيانات المطلوبة عن المشروع :

بالإضافة إلى هذه المستندات والمشار إليها بعاليه ستقدم الحكومة مستندات وبيانات مناسبة لتنفيذ أنشطة المشروع بناء على طلب برنامج الأغذية العالمى تشمل المساهمات الحكومية المالية المحددة فى المادة (٣) فقرة ١، ٢ ، إجماليها سوف ينخفض طبقاً للملحق (٨) ونذكر فى تقرير سنوى طبقاً للمادة (٩) .

١١ - استمرار الفرض من المشروع :

تواصل الحكومة متابعة الفرض الأساسى من المشروع بعد انتهاء المساعدة لمقدمة من البرنامج .

(مـادة ٤)

أحكام عامة

١ - تفسـر أحكام خطة العمليات على ضوء الاتفاقية الأساسية المشار إليها فى الديباجة فى هذه الوثيقة .

٢ - يسرى مفعول خطة العمليات هذه بمجرد توقيعها من قبل الحكومة والبرنامج .

٣ - يعتمد المشروع منتهيا بعد استكمال توزيع سلع البرنامج على المستفيدين .

٤ - الفرض ومدة معونة برنامج الأغذية العالمى لا يتم تعديله بدون موافقة مسبقة من البرنامج يتم التفاوض فى حالة حدوث أى تغيير ملحوظ فى موقع يحتاج إلى التغيير فى الأهداف أو الحصص أو أهداف المستفيدين أو الاحتياج إلى امتداد المشروع بالخطة فإن الحكومة تعمل على التقدم رسميا إلى البرنامج من خلال المكتب القطرى للمدير لعمل التعديل المناسب فى خطة العمليات هذه .

٥ - فى حالة إخفاق أحد الطرفين فى الوفاء بأى من التزاماته بموجب خطة العمليات هذه فعلى الطرف الآخر إما (١) أن يوقف تنفيذ التزاماته بإرسال إخطار كتابى بهذا المعنى إلى الطرف المتخلف عن أداء تلك الالتزامات أو (٢) إنهاء خطة العمليات بإعطاء الطرف المتخلف عن أداء التزاماته إخطارا كتابياً مدته ستون يوما

٦ - فى حالة فشل الجزء الخاص بالحكومة فى استخدام أى من السلع المحددة من جانب البرنامج التى سبق ذكرها فى الفقرة ٣ جزء ٦ بأن البرنامج يمكنه أن يطلب تعويض مناسب عن ثمن أى من السلع التى اسىء استخدامها .

٧ - أية سلع للبرنامج تبقى بدون استعمال فى جمهورية مصر العربية بعد انتهاء

المشروع أو بعد إنتهاء خطة العمليات الحالية يمكن التعرف فيها بالاتفاق المتبادل بين طرفى خطة العمليات هذه .

٨ - تظل الالتزامات التى اتخذتها الحكومة على عاتقها طبقاً للمادة (الثالثة) من الاتفاقية الأساسية المشار إليها سابقا قائمة بعد وقف وانتهاء خطة العمليات هذه للمدى اللازم للسماح بتصفية العمليات بصورة منتظمة وسحب الممتلكات والأموال والأصول الخاصة بالبرنامج والموظفين والأشخاص الآخرين الذين يقومون بخدمات نيابة عن البرنامج لتنفيذ خطة العمليات هذه .

مصداقا لما تقدم فقد قام الموقعون أدناه المفوضون التفويض اللازم بالتوقيع على خطة العمليات هذه . حررت من خمس نسخ باللغة الإنجليزية .

القاهرة فى ٢٤ نوفمبر ١٩٩٦

عن برنامج الأغذية العالمى

التوقيع :

الاســـم : كاترين برتينى

الوظيفة : المدير التنفيذى لبرنامج الأغذية العالمى

عن جمهورية مصر العربية

التوقيع :

الاســـم : أستاذ دكتور / يوسف والى

الوظيفة : نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضى

١٩٥٢ الجريدة الرسمية - العدد ٣٣ فى ١٤ أغسطس سنة ١٩٩٧

قرار وزير الخارجية

رقم ٨٣ لسنة ١٩٩٧

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد/ رئيس الجمهورية رقم ٢١٩ الصادر بتاريخ ١٩٩٧/٧/٧ بشأن الموافقة على خطة العمليات بين حكومة جمهورية مصر العربية وبرنامج الأغذية العالمى بشأن المعونة المقدمة من البرنامج لدعم إدارة الموارد الطبيعية فى الصحراء الشمالية الغربية (مشروع برنامج الأغذية العالمى رقم ٥٥٨٦ - جمهورية مصر العربية) ، الموقعة فى القاهرة بتاريخ ١٩٩٦/١١/٢٤ ؛

وعلى تصديق السيد/ رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٩٧/٧/٧ ؛

قـــــرر :

(مادة وحيدة)

تنشر فى الجريدة الرسمية خطة العمليات بين حكومة جمهورية مصر العربية وبرنامج الأغذية العالمى بشأن المعونة المقدمة من البرنامج لدعم إدارة الموارد الطبيعية فى الصحراء الشمالية الغربية (مشروع برنامج الأغذية العالمى رقم ٥٥٨٦ - جمهورية مصر العربية) ، الموقعة فى القاهرة بتاريخ ١٩٩٦/١١/٢٤

ويعمل بها اعتبارا من ١٩٩٦/١١/٢٤

صدر بتاريخ ١٩٩٧/٧/١٢

وزير الخارجية

عمرو موسى